

زيادة الثقة

دراسة حديثة وأصولية

بقلم

الدكتور أحمد أشرف عمر لبي

الأستاذ المساعد بكلية الشريعة وأصول الدين

جامعة الملك خالد

أبها - المملكة العربية السعودية

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين ، أما بعد :

فقد احتلت الزيادة التي ينفرد بها الراوي في حديث يشاركه في روايته الآخرون
حيزا كبيرا من اختلاف أهل الحديث وأهل الفقه والأصول على مرّ العصور ،
ونلمس هذا جليا في الآراء التي سجلها الإمام الشافعي - رحمه الله - في كتبه
، ومحاوراته مع مخالفيه ، وكان عصره قد شهد صراعا فكريا بين المدرستين :
مدرسة الحديث ومدرسة الرأي ، وقد بذل الشافعي جهدا كبيرا في التوفيق
بينهما بالاستفادة مما يوجد عند الطرفين من المنهجية ، وكان لهذا الصراع أثر
إيجابي كبير على تطور العلوم الشرعية ، لا سيما في علوم الحديث التي من
أهم قضاياها زيادة الثقة .

ومن نتاج هذا التطور أن اهتم أهل الأصول بزيادة الثقة في كتبهم أمثال أبي
الحسين البصري وإمام الحرمين والغزالي والفخر الرازي والآمدي ؛ فأسسوا لها
أصولا وبنوا عليها فروعاً ، وكان السمة الغالبة عليهم قبولها مطلقاً ، وصار من
يؤلف في المصطلح لا يُغفل أن يسجل آرائهم في زيادة الثقة .

وجاء الحافظ الخطيب البغدادي فاعتمد في كتابه الشهير " الكفاية في معرفة
علم أصول الرواية " رأيَ أهل الأصول في المسألة ، وقد تأثر به ابن الصلاح
والنووي ، وكثيراً ما يردّد الأخير في كتبه عبارة " والزيادة من الثقة مقبولة " .
وشهد القرن الثامن الهجري نهضة كبيرة في علم الحديث ، ومن ثمارها أن نبّه
بعض كبار هذا القرن كابن عبد الهادي وابن رجب والعلاني إلى وهاء القول
بقبول زيادة الثقة مطلقاً ، وخطأ نسبته إلى أئمة الحديث المتقدمين ، وشاركهم

في هذا بعض حفاظ القرن التاسع كالزركشي وابن حجر العسقلاني ، لكن كان لرأي النووي الغلبة عند المتأخرين عبر السنين .

وشهد العصر الحديث نهضة حديثة كبيرة لأسباب كثيرة ؛ أبرزها ظهور النابغين في علم الحديث من مختلف المدارس الفكرية ، وتأليفهم فيه ، وكثرة من يعتني به من طلاب العلم ، ورغبتهم في العمل بالحديث الصحيح ، ورغبة أصحاب التخصصات الشرعية الأخرى في تخريج الحديث من مصادره الأصلية ، والوقوف على صحته أو ضعفه ، وطباعة الكتب وإنشاء أقسام السنة في الجامعات الإسلامية وفتح مراكز البحوث في السنة النبوية ، وتطور وسائل التقنية الحديثة ، والردود والمناقشات في قضايا علم الحديث .
ومن أبرز هذه القضايا التي تجاذبت حولها آراء المعاصرين زيادة الثقة ، فقد ألفت فيها كتابات كثيرة ، من أجودها :

-زيادة الثقة في كتب المصطلح للدكتور حمزة المليباري .

-الشاذ والمنكر وزيادة الثقة للدكتور عبد القادر المحمدي .

ومع ذلك فلا تزال المسألة في حاجة إلى الاستدراك والتسهيل والتقريب وتجلية الجوانب المبهمة والمشكلة منها.

وهذا مما دفعني إلى كتابة بحث في زيادة الثقة بحيث يقرب على القارئ

استيعاب الأصول التي تقوم عليها ، ويحقق مذاهب أهل الحديث وأهل

الأصول في زيادة الثقة بدقة ، واستدراك الفوائد المتعلقة بها ، وقد جعلته في

سبعة مباحث بعد المقدمة :

المبحث الأول : أقسام الرواة ومراتب الثقات عند أئمة الحديث .

المبحث الثاني : تفرد الثقة والصدوق وحكمه .

المبحث الثالث : تعريف زيادة الثقة وأقسامها وأسبابها .

المبحث الرابع : أثر زيادة الثقة في المتن على القضايا العقدية والفقهية .

المبحث الخامس : أقوال أئمة الحديث في زيادة الثقة في المتن .

المبحث السادس : أقوال أهل العلم في زيادة الثقة في السند ، ، ويتكون من ستة فروع :

الفرع الأول : أقوال أهل العلم فيما رواه بعض الثقات الحديث متصلاً ،

وبعضهم الآخر مراسلاً .

الفرع الثاني : أقوال أهل العلم فيما رواه بعضهم مرفوعاً ، وبعضهم الآخر موقوفاً .

الفرع الثالث : أقوال أهل العلم فيما رواه الثقة مرة متصلاً ، وآخر مراسلاً .

الفرع الرابع : أقوال أهل العلم فيما رواه الثقة مرة مرفوعاً ، وأخرى موقوفاً .

الفرع الخامس : أقوال أهل العلم فيما زاده الثقة روايا في أثناء سندٍ ظاهره الاتصال .

الفرع السادس : أقوال أهل العلم فيما رواه الثقات حديثاً بإسناد واحد وانفرد واحد منهم بإسناد آخر .

المبحث السابع : تحرير مذاهب أهل الأصول في زيادة الثقة في المتن .

وختمت البحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها .

والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به طلاب العلم ، وأن يجعلنا جميعاً من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه .

دكتور / أحمد أشرف عمر لبي

أبها - المملكة العربية السعودية .

29 من ربيع الآخر 1431